الأمم المتحدة S/PV.9994

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9994**

الجمعة، 12 أيلول/سبتمبر 2025، الساعة 10/40

نيويورك

الرئيس	السيد سانغجين كيم	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد جادون
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بن جامع
	الدانمرك	السيدة لاندي
	سلوفينيا	السيدة كوشير
	سيراليون	السيد توتانغي
	الصومال	السيد إبراهيم
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة كوين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيلي
	اليونان	السيد ستاماتيكوس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 27 آب/أغسطس 2025 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2025/536)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة في الساعة 10/45.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 27 آب/أغسطس 2025 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2025/536)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلَي الجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2025/536، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 27 آب/أغسطس 2025 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة لهم مرة أخرى بشأن تنفيذ القرار 2118 (2013) بشأن إزالة برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية.

منذ الجلسة السابقة التي عقدها المجلس للنظر في هذه المسألة، وتماشياً مع الممارسة المتبعة، ما فتئ مكتب شؤون نزع السلاح يتواصل بصورة منتظمة مع نظرائه في الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الأنشطة المتصلة بالقرار 2118 (2013). كما عقدت اجتماعا افتراضيا مع سعادة السفير إبراهيم العلبي قبل بضعة أيام.

ومنذ الجلسة السابقة التي عقدها المجلس بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.9930)، تواصل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية العمل على كيفية معالجة المسائل غير المحسومة المتصلة بملف الأسلحة الكيميائية السورية. ونظرا للتحديات الكبيرة التي يجب التغلب عليها في هذه الجهود، أرحب بالتقدم الملحوظ الذي أُحرز منذ جلسة المجلس السابقة.

وكما ورد في التقارير السابقة، لم تتمكن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، منذ عام 2014، من التأكد من دقة واكتمال الإعلان الذي قدمته السلطات السورية السابقة، بسبب عدم كفاية المعلومات التي تضمنها وعدم دقتها. وأبلغ عما مجموعه 26 مسألة غير محسومة، منها 19 مسألة لم تُحسم بعد. وأفادت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأن جوهر هذه المسائل غير

المحسومة يشكل مصدر قلق بالغ، إذ ينطوي على وجود كميات كبيرة من عوامل الحرب الكيميائية والذخائر الكيميائية التي يُحتمل أنها غير معلنة أو غير متحقق منها.

كما أفادت الأمانة الفنية في تقرير هذا الشهر بأن معلومات أتيحت للأمانة الفنية، إلى جانب المواقع الستة والعشرين المعلنة المتصلة بالأسلحة الكيميائية، تفيد بوجود أكثر من 100 موقع آخر ربما كانت ذات صلة بأنشطة متصلة بالأسلحة الكيميائية. وتعتزم الأمانة الفنية، في إطار عملها بشأن هذه المسألة، زيارة جميع هذه الأماكن، مع مراعاة الاعتبارات الأمنية والاعتبارات الأخرى ذات الصلة.

وأُوفدت أربع أفرقة تابعة للمنظمة إلى الجمهورية العربية السورية، منذ آذار/مارس 2025، للتشاور مع السلطات المعنية وزيارة مواقع الأسلحة الكيميائية المعلنة والمشتبه فيها – وأوفد الفريقان الأولان، كما ورد في تقارير سابقة، في آذار/مارس ونيسان/أبريل، وأوفد آخر فريقين في حزيران/يونيه وآب/أغسطس. ويشجعني أيضا أن أسمع أنه يجري التحضير لإيفاد مزيد من الأفرقة. غير أنني أشير إلى أن إيفاد الفريقين الأخيرين، الذي جرى في آب/أغسطس، كان مقررا في البداية في الفترة من 20 إلى 28 تموز/يوليه. وأُبلغتُ أن المنظمة قد اضطرت إلى تأجيل إيفاد الفريقين نتيجة للغارات الجوية التي قامت بها إسرائيل في 16 تموز/يوليه والتي استهدفت عدة مواقع في دمشق، من بينها مبنى أجرت فيه أفرقة المنظمة عدة مشاورات مع السلطات السورية المعنية وكان يقع في المنطقة المجاورة مباشرة للفندق الذي تستخدمه أفرقة المنظمة خلال بعثاتها في سورية.

وأُبلغتُ أيضا بأن المنظمة أخذت ثلاث عينات في أحد الأماكن التي جرت زيارتها خلال المهمة التي جرت في نيسان/أبريل 2025. وأفادت اللمنظمة بأن تحليل هذه العينات الذي أجرته المختبرات التي عينتها المنظمة كشف عن مؤشرات على وجود غازات مؤثرة على الأعصاب. وهذه نتيجة مثيرة للقلق، وأطلعت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية السلطات السورية عليها وتعتزم تناول هذه المسألة في مهام لاحقة.

وكما ذُكر في التقارير السابقة، هناك تحديات كبيرة أمامنا، وسيكون من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي بأسره دعم الجهود المبذولة لتخليص سورية من جميع الأسلحة الكيميائية. وأشار المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن المهام المقبلة ستكون على الأرجح أكثر تعقيدا من المهام التي نفذت قبل 11 عاما مع تدمير برنامج سورية المعلن للأسلحة الكيميائية. لقد أُبلغت بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ما فتئت تقدم الدعم والمشورة للجمهورية العربية السورية والدول الأطراف الأخرى فيما يتعلق بخطط تدمير جميع الأسلحة الكيميائية التي يجري تحديدها وما يتصل بها من مخلفات. وأصدرت الأمانة الفنية للمنظمة مذكرة في 24 تموز/يوليه تحدد سياق هذا التدمير وتتناول أيضا الظروف أو الحالات الاستثنائية التي قد تبرر التعجيل بعمليات التدمير والتحقق الموقعيين.

وتظل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ملتزمة بالوفاء بولايتها المتمثلة في التحقق من تنفيذ الجمهورية العربية السورية الكامل لجميع متطلبات الإعلان بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات هيئتي توجيه المنظمة وبالطبع قرارات مجلس الأمن. وأود أيضا أن أؤكد مجددا أن التزام السلطات الجديدة في سورية بالتعاون الكامل والشفاف مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية جدير بالثناء.

وكما أكدت سابقا، توجد حاليا فرصة حاسمة للحصول على توضيحات طال انتظارها بشأن المدى والنطاق الكاملين لبرنامج الأسلحة الكيميائية السوري ولتخليص البلد من جميع الأسلحة الكيميائية. وأحث أعضاء المجلس مرة أخرى على توحيد الصف وإبداء روح القيادة في تقديم الدعم الذي سيتطلبه هذا الجهد غير المسبوق. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم الدعم وستواصل القيام بدورها للتقيد بالقاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وزمان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها. وترحب الولايات المتحدة بالممثل الدائم الجديد لسورية لدى الأمم المتحدة السفير إبراهيم علبي.

ترحب الولايات المتحدة أيضا بالتقدم الذي أحرزته الحكومة السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية منذ كانون الأول/ديسمبر 2024. ونحث منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية على مضاعفة جهودهما لتحديد موقع مخلفات برنامج نظام الأسد للأسلحة الكيميائية وتدميرها. ونتطلع أيضا إلى إحراز تقدم عند انعقاد المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تشرين الأول/أكتوبر المقبل بشأن الخطوات التالية المتعلقة بتدمير كل مخلفات الأسلحة الكيميائية التي عُثر عليها في سورية. ويمكننا جميعا أن نتفق على أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسوريين الذين يدعمون هذه المهمة الهامة يجب أن يتمكنوا من العمل على نحو كامل وآمن في الميدان.

ونحيط علمًا بأن نتائج تحليل العينات المأخوذة خلال الزيارة التي أجرتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في شهر نيسان/أبريل قد كشفت عن مؤشرات إلى عوامل مؤثرة على الأعصاب. ومع أن هذا الأمر لا يمثل مفاجأة، فإنه تذكير عاجل آخر بأن مهمة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية تكتسي أهمية بالغة على الرغم من تعقيدها. ويجب أن نكشف عن الحجم والنطاق الحقيقيين لبرنامج نظام الأسد للأسلحة الكيماوية من أجل التصدي لأي تهديدات متبقية يشكلها على الأمن الإقليمي والدولي. ويجب أن نضمن، بصفتنا مجلس الأمن، أيضًا محاسبة جميع المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية وفقًا للقرار 2118 (2013) الذي اتخذه المجلس في عام 2013. إن تقييم كل بقايا برنامج الأسلحة الكيميائية لنظام الأسد والإعلان عنها وتدميرها بطريقة يمكن التحقق منها مهمة هامة. وتؤيد الولايات المتحدة النداءات التي وجهها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمانة الفنية لتقديم مساهمات نقدية وعينية طوعية للبعثة السورية.

ونحث أيضا أعضاء المجلس على تعديل نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم داعش بموجب القرار 1267 (1999) لضمان أن تتمكن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول الأعضاء من تقديم كل الدعم اللازم لتدمير الأسلحة الكيميائية في سورية. ونحث جميع أعضاء المجلس على مواصلة التعاون معنا بشأن هذه المسألة الحاسمة إلى حين الانتهاء من هذا العمل.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها. كما أرحب بالممثل الدائم الجديد لسورية لدى الأمم المتحدة، السيد علبي، وبممثل تركيا.

لقد درسنا بعناية أحدث تقرير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد فرناندو أرياس (انظر S/2025/536). ونلاحظ أن الأمانة الفنية ما فتئت تقيم شيئا فشيئا علاقات عمل أوثق مع الجانب السوري. ونرحب أيضا بالتزام قطر بالعمل كقناة اتصال مع دمشق واستعداد الدوحة لتمثيل سورية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى حين تعيين ممثل دائم جديد لسورية لدى تلك المنظمة.

نناقش منذ سنوات عديدة ضرورة التعجيل بإيجاد حل للمسائل غير المحسومة ذات الصلة بالإعلان الأولي لسورية بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وهو ما سيساعد عموما على إغلاق الملف الكيميائي السوري. وكان بالإمكان القيام بذلك كله في وقت أبكر بكثير لو أن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تصرفت بحسن نية على النحو الذي تنص عليه ولايتها وأحكام الاتفاقية. ولكن من المؤسف أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم تتصرف على مدى أكثر من عشر سنوات إلا بناء على تعليمات سياسية، مما أدى إلى إطالة أمد العملية والإبقاء على الملف الكيميائي السوري بشكل مصطنع كوسيلة ضغط على القيادة السورية السابقة. ولتحقيق هذه الغاية، انتهكوا منهجية جمع الأدلة التي وضعتها اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ولفقوا الأدلة واستخلصوا استنتاجات تتعارض مع القوانين العلمية الأساسية واستخدموا شهادات زور من شهود عيان زائفين. ولاحظ المجتمع الدولي ذلك كله عندما أجرت الأمانة الفنية تحقيقا في الحوادث التي شهدتها سراقب في آب/أغسطس 2016 واللطامنة في آذار/مارس 2017 وخان شيخون في نيسان/أبريل 2017 وحلب في تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

وفي ضوء هذا السجل القاتم للأمانة الفنية، لا تزال تساورنا شكوك قوية إزاء ما إذا كانت هذه الهيئة قد تعافت بأعجوبة من عجزها المزمن بعد كل هذه السنوات وفي غضون بضعة أشهر فقط وستضطلع الآن بولايتها بضمير وبحسن نية. ويصدق هذا الأمر بوجه خاص بالنظر إلى عدم حدوث أي تغيير في النُّهج التي تتبعها الأمانة الفنية في عملها، سواء من الناحية المنهجية أو فيما يتعلق بموظفيها. ونرى أن تمتع فريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي أُنشئ بإيعاز من الدول الغربية في انتهاك لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، حاليا بحرية كاملة في العمل في الميدان لا يبيض هذه الهيئة ولا يضفي الشرعية عليها بأي شكل من الأشكال. وعلى العكس من ذلك، فإنه يثير مخاوف معقولة من أن نشهد تكرار الفضائح التي أحاطت بالتحقيقات التي أجرتها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الماضي.

وفي سياق منفصل، نود أن نشير إلى عمليات التزوير الفاضحة في تقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن حادثة الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في دوما بسورية. وكما أكدت مصادر مختلفة، بما في ذلك مفتشون سابقون في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن النص النهائي للتقرير خضع لتعديلات جذرية مقارنة بالمسودة الأولية. وقد باءت بالفشل محاولات هؤلاء المفتشين لحمل قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على إجراء تحقيق في ما حدث. فضلا عن ذلك، تعرضوا للاضطهاد بسبب بحثهم عن الحقيقة.

وبغض النظر عن المشهد السياسي، تظل المشكلة الرئيسية في عدم قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أداء عملها بفعالية وعدم رغبة قيادة الأمانة الفنية أساسا في التكفير عن الذنب الأصلي المتمثل في منهجية عمل الهيئة، بما في ذلك ما يتعلق بمخالفة إجراءات سلسلة العهدة. ولا جدوى في ظل هذه الظروف سواء من الرغبة الصريحة التي تبديها الحكومة الانتقالية في سورية في التعاون البنّاء مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو من رغبة المجتمع الدولي في طي هذه الصفحة من التاريخ السوري في أقرب وقت ممكن. ومن المؤسف أن هذا الاستنتاج يؤكده التقرير الصادر مؤخرا عن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أرياس. وأكد التقرير أن انتقال الحكم إلى السلطات الجديدة في الجمهورية العربية السورية يمثل فرصة للمنظمة للحصول على توضيحات بشأن المدى والنطاق الكاملين لبرنامج الأسلحة الكيميائية السوري، وهو ما يتعارض تماماً مع الحالة الحقيقية على أرض الواقع، ناهيك عن أن ذلك يتجاوز إطار الولاية الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويدرك أعضاء المجلس تماما أن الحالة في الجمهورية العربية السورية لا تزال متقلبة للغاية. فالبلد يعاني من اشتباكات عرقية وطائفية، وجزء من الأراضي السورية خارج بالكامل عن سيطرة السلطات الانتقالية في دمشق. وعلاوة على ذلك، تستمر الضربات الإسرائيلية في استهداف الجمهورية العربية السورية، مما تسبب بتدمير العديد من المنشآت العسكرية والمهمة صناعياً. وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن للمرء أن يتحدث عن التجميع المناسب لعينات جديدة ولا عن تسلسل العهدة. ولا تزال كل هذه الأسئلة، التي يطرحها أي مراقب موضوعي، دون إجابة.

وإزاء هذه الخلفية، يبدو أن لا أساس من الصحة لتصريحات الأمانة الفنية حول نتائج العينات التي تلقاها فريق تقييم الإعلانات خلال زيارته في نيسان/أبريل، والتي يُزعم أنها كشفت عن مؤشرات على وجود "مادة تحتوي على عوامل مؤثرة في الأعصاب"، وكذلك بالنسبة للحاجة إلى إجراء عمليات تفتيش في 100 موقع إضافي، مع الإشارة إلى معلومات من بعض الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهذا يشير أيضاً إلى أن ذلك لا يعدو كونه محاولة لإلقاء المسؤولية على السلطات السورية السابقة، وليس محاولة لإثبات الحقيقة. ونعتقد أنه لا ينبغي لأعضاء المجلس أن يتغاضوا عن هذا النهج.

وفي هذا الصدد، نحث مجددا الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على استخلاص الاستنتاجات من أخطاء الماضي، والتركيز على إجراء تحليل شامل للمواد الموجودة بالفعل، والتي جُمِعَت على مدار السنوات السابقة، وعدم توجيه اتهامات جديدة دون أدلة موثوقة. فلن يؤدي ذلك إلا إلى زيادة تفاقم أجواء انعدام الثقة المحيطة بالملف الكيميائي السوري. والطريقة الوحيدة الممكنة لحل المسائل العالقة هي اتباع نهج متجذر في المهنية والموضوعية من جانب الأمانة الفنية، التي يجب أن تأخذ في الاعتبار كامل نطاق وتعقد الحالة السياسية الداخلية الراهنة في سورية، بما في ذلك الحاجة إلى دعم سيادة البلد وسلامته الإقليمية وإعادة بناء المؤسسات الحكومية ومكافحة التهديدات الإرهابية.

ومن المهم بنفس القدر ألا يقوض عمل الأمانة الفنية عملية المصالحة الوطنية الحافلة بالتحديات في الجمهورية العربية السورية، وألا يتحول قرار مجلس الأمن 2118 (2013) إلى أداة لتصفية الحسابات. وإلا فإن احتمالات تحقيق الاستقرار في هذا البلد الصديق قد تتعرض للخطر، وهو ما نود تجنبه، ونأمل أن يشاركنا أعضاء المجلس الآخرون هذه الرغبة. ومن المهم الآن عدم إثارة المشاكل، بل السعي من خلال

تضافر الجهود إلى مساعدة الشعب السوري في سعيه لتجاوز تحديات المرحلة الانتقالية. وهذا بالتحديد ما ينبغي أن تركز عليه جهود المجلس، سواء في سياق الملف الكيميائي أو في ما يتعلق بالجوانب الأخرى من القرار السوري.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن زائدا واحد (مجموعة +3)، وهي سيراليون والصومال وغيانا وبلدي الجزائر.

ونشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها. ونرحب أيضا بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وتركيا في هذه الجلسة.

في البداية، تعيد مجموعة +3التأكيد على التزامنا الثابت بالتنفيذ الكامل لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وندين أيضا، نحن مجموعة +3، استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن قبل أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف. ونلاحظ بارتياح التقدم المستمر في تنفيذ القرار 2118 (2013)، وننوه بتعزيز التعاون بشكل كبير بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن الشواهد على تحسن التعاون بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الزيارة التي قام بها المدير العام لدمشق في شباط/فبراير، وإعادة تنظيم سير أنشطة الأمانة من خلال مكتب البعثات الخاصة في حزيران/يونيه، وتوقيع اتفاق امتيازات وحصانات موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في 16 حزيران/يونيه.

ونرحب بالنشر الناجح لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في آذار/مارس ونيسان/أبريل وحزيران/يونيه، والذي تميز بوصول وتعاون غير مسبوقين ونجاح في جمع وثائق وعينات جديدة لم يُكشَف عنها من قبل.

وتشيد مجموعة +3باستمرار قيام قطر بدور فعال في تمثيل المصالح السورية أمام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وننوه أيضاً بتقديم السلطات السورية لخطة مفاهيمية في تموز/يوليه لتدمير الأسلحة الكيميائية المتبقية والتحقق منها. ونحث على مواصلة المجتمع الدولي تقديم الدعم للسلطات السورية بينما تمضي قدماً في تنفيذ الخطة.

وفي خطوة إيجابية متصلة، نرحب برفع الجزاءات الشاملة من قبل الشركاء الدوليين الرئيسيين وتجديد أهلية الجمهورية العربية السورية للحصول على الدعم من المؤسسات المالية الدولية. وسيكون هذا التطور بالغ الأهمية لجهود إعادة إعمار البلد. وتدعم مجموعة +3العمل الجاري الذي تقوم به الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بالتعاون الوثيق مع السلطات السورية، في معالجة المسائل المعلقة الـ 19 التي تنطوي على كميات من عوامل الحرب الكيميائية والذخائر التي قد تكون غير معلنة. ونحث جميع الأطراف على التعامل مع هذه المسائل المعلقة بأقصى قدر من الجدية والعمل على نحو تعاوني وشفاف لسد الثغرات وضمان الامتثال الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وعلاوة على ذلك، تقر مجموعة +3بأن أكثر من 100 موقع إضافي قد يكون متورطاً في أنشطة متعلقة بالأسلحة الكيميائية. ويمثل النهج الشامل الذي تتبعه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من خلال مكتب البعثات الخاصة، بالتعاون الوثيق مع السلطات السورية، طريقة مناسبة لمعالجة هذا الأمر.

وقد تعقّد هذا التقدم بسبب تدهور الحالة الأمنية. وتعرب مجموعة +3عن قلقها البالغ إزاء الاعتداءات الإسرائيلية، بما في ذلك الضربات الجوية التي استهدفت دمشق في 16 تموز/يوليه، والتي اضطرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى تأجيل النشر وقوضت الجهود الجارية. وندين جميع الاعتداءات الإسرائيلية بأشد العبارات ونصر على الوقف الفوري لجميع الاعتداءات على الأراضي السورية. ويجب احترام وحدة سورية وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها ويجب عدم تعريض المدنيين للخطر.

تظل التهديدات المستمرة التي يشكلها تنظيم داعش مصدر قلق كبير. ونشدد على أهمية منع وقوع الأسلحة الكيميائية في أيدي الإرهابيين.

أخيرا، نؤكد نحن، سيراليون والصومال وغيانا والجزائر، أن إحراز تقدم مستدام في القضاء على الأسلحة الكيميائية يتطلب، أولا، الوقف الفوري لجميع الاعتداءات العسكرية على سورية؛ وثانيًا، التعاون الكامل والمستمر بين السلطات السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ وثالثاً، التمويل الدولي الكافي والدعم التقني لسوريا؛ ورابعًا، حماية المدنيين والتقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني.

ونشجع على استمرار الحوار والتعاون بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بدعم دولي مناسب، لإغلاق هذا الملف بشكل دائم.

السيد جادون (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيلة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

ونرحب بمشاركة الممثل الدائم الجديد للجمهورية العربية السورية والممثل الدائم لتركيا في هذه الجلسة.

لطالما عارضت باكستان وأدانت استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي جهة كانت وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. ونعتبر اتفاقية الأسلحة الكيميائية ركيزة من ركائز النظام العالمي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وندعم الجهود المستمرة لتحقيق عالمية الانضمام إلى الاتفاقية ولكفالة تنفيذها الكامل والفعال وغير التمييزي. ولا تزال باكستان ملتزمة بالنهوض بأهداف الاتفاقية وبدعم فعالية ونزاهة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وحماية آليات التحقق التابعة لها.

وتدعم باكستان الهدف المشترك المتمثل في تحقيق الاستقرار في سورية من خلال عملية سياسية شاملة للجميع يقودها السوريون ويمتلكون زمامها وتتولى الأمم المتحدة تيسيرها. ونعرب عن دعمنا لوحدة سورية وسيادتها وسلامة أراضيها.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء مختلف جوانب الوضع في سورية، ولا سيما احتلال إسرائيل العسكري لأجزاء من الأراضي السورية واستمرارها في شن غاراتها على مواقع مختلفة في سورية. ومما يؤسف له أن الهجمات العسكرية الإسرائيلية تعوق أيضاً العمل الفني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية في إطار اضطلاعها بولايتها. ويجب أن تتوقف هذه الهجمات المستحقة للشجب والانتهاكات المستهجنة لسيادة سورية وسلامة أراضيها.

وترحب باكستان بالتزام السلطات السورية بالتنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وبتأمين ما يشتبها بأنها مواقع أسلحة كيميائية ومعالجة جميع المسائل غير المحسومة. وفي هذا الصدد، فإننا نواصل السلطات

السورية وتعاونها بشكل إيجابي مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للوفاء بولايتها ومعالجة المسائل التي طال أمدها وضمان الوصول دون عوائق من أجل تمكين المنظمة من التحقق المستقل والكامل، مما يسمح بالقضاء على الأسلحة الكيميائية المزعومة في سورية وأي مخاطر لمزيد من الانتشار، امتثالاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

كما نثني على عمل المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مع السلطات السورية لتنفيذ الولاية المناطة بالمنظمة. ونُرحب بإيفاد فريق المنظمة إلى سورية لمواصلة الأنشطة الضرورية المطلوبة لإرساء وجود للمنظمة في سورية على أساس مكيَّف ومستمر وللقيام بالأنشطة المتصلة بالإعلان الأولي وندعم استمرار هذه الجهود المهمة بطريقة شفافة ومنصفة.

وينبغي لجميع الأطراف المعنية اغتنام الفرصة الحالية لمعالجة المسائل العالقة في سورية، بما فيها تلك ذات الصلة بالأسلحة الكيميائية. ونحث على مواصلة الحوار والتعاون والامتثال الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن كوسيلة للمضي قدماً في إغلاق ملف الأسلحة الكيميائية السورية في أقرب وقت ممكن.

السيدة كوشير (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الحافلة بالمعلومات اليوم.

وأرحب بممثلي سورية وتركيا في الجلسة.

تدين سلوفينيا بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن قبل أي جهة وتحت أي ظرف من الظروف. ولذلك، نؤكد ضرورة تحديد المسؤولين عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية وأي مكان آخر وتقديمهم للعدالة.

ونحيط علما بالمعلومات التي قدمها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن أحدث التطورات وما زلنا نشعر بالقلق إزاء المسائل العديدة غير المحسومة بشأن برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

تحتاج سورية إلى مساعدة دولية للتعامل مع مخزونها من الأسلحة الكيميائية. ولذلك، فإننا نشعر بالتشجيع إزاء التعاون المستمر بين السلطات المؤقتة في الجمهورية العربية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجهود المبذولة لتحديد العناصر المتبقية من برنامج الأسلحة الكيميائية. ويسفر هذا التعاون بالفعل عن نتائج ملموسة، كما يتضح من اكتشاف دلائل على وجود غاز الأعصاب مؤخراً في أحد المواقع التي زارها فريق تقييم الإعلانات في نيسان/أبريل. وعلاوة على ذلك، يبدو الآن أن برنامج الأسلحة الكيميائية غير المعلن عنه كان أوسع نطاقاً مما كان يُعتقد سابقاً، حيث قررت المنظمة الآن تفتيش أكثر من 100 موقع إضافي لاحتمال أن تكون هذه المواقع قد شهدت أنشطة ذات صلة بالأسلحة الكيميائية، كما سمعنا من الممثلة السامية اليوم.

ولذلك، من الضروري إعداد صورة شاملة لبرنامج الأسلحة الكيميائية الذي تم تطويره في سورية، وفي الوقت نفسه ضمان سلامة موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونظرائهم السوريين. ومن هذا المنطلق، تؤكد سلوفينيا من جديد دعمها الكامل لسيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها، وهو أمر أساسي للاستقرار

الإقليمي، وتدعو إسرائيل إلى احترام المنطقة المنزوعة السلاح واتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974.

في الوقت نفسه، ندعو السلطات السورية المؤقتة إلى مواصلة وتعزيز التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وإلى الامتثال للقرارات ذات الصلة الصادرة عن المنظمة وعن مجلس الأمن.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد دعم سلوفينيا الكامل لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فعمل المنظمة يساهم في بناء مستقبل خالٍ من خطر الأسلحة الكيميائية. كما أنه أمر حيوي لتعزيز استقرار سورية والمنطقة ككل. ونحن على استعداد لدعم جميع الجهود التي من شأنها تمكين أبناء الشعب السوري من بناء المستقبل السلمي والآمن الذي ينشدونه ويستحقونه.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): يشكر بلدنا الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها بشأن التقرير الشهري الـ 143 لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن سورية (انظر S/2025/536).

ونرحب بممثل سورية الجديد، إبراهيم علبي، وبممثل تركيا، اللذين يشرفانا بمشاركتهما.

يرتبط وضع الأسلحة الكيميائية في سورية ارتباطًا وثيقًا بالعملية السياسية الجارية. وبعد مرور أكثر من عقد على انضمام الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لا يزال إعلانها الأولي غير مكتمل. لا تزال هناك ثغرات كبيرة، وهناك أدلة ملموسة على وجود مواقع وأنشطة محتملة غير معلنة. لذلك نشدد على الحاجة الملحة للمضي قدماً نحو انتقال سياسي شامل، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). إن عملية سياسية قوية تعزز الحكم الشرعي والفعال هي السبيل الوحيد لتهيئة الظروف اللازمة للمضي قدماً في القضاء على التهديد الذي تشكله الأسلحة الكيميائية بشكل دائم.

في التقرير، يمكننا أن نرى أن التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية لا يزال قائماً وأن المجتمع الدولي يجب أن يظل يقظاً. إن الكشف الأخير عن وجود عوامل سامة للأعصاب في العينات الميدانية يجب أن يكون مصدر قلق للجميع. تشكل القضايا الأساسية الـ 19 التي لم يتم حلها، بما في ذلك وجود مواد كيميائية وذخائر يحتمل أنها غير معلنة تهديداً مستمراً للأمن الإقليمي. ولهذا السبب ندعو جميع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية إلى الامتناع عن تعريض بعثات التحقق للخطر والسماح بالنشر الآمن لموظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في جميع المواقع، حسب الاقتضاء.

إننا نقرّ بالالتزام الذي أعربت عنه السلطات السورية المؤقتة بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من خلال التوقيع على اتفاق بشأن امتيازات وحصانات موظفيها، وكذلك استعدادها لاستقبال البعثات والقضاء على مخلفات البرنامج الكيميائي الموروث. بيد أن من الضروري ترجمة هذا الالتزام إلى إجراءات يمكن التحقق منها. إن اعتماد سورية لخطة مفاهيمية لتدمير أي مخلفات للبرنامج الكيميائي والتحقق من ذلك هو خطوة إيجابية ولكنها غير كافية في حد ذاتها.

ونكرر دعمنا للعمل التقني والدقيق والمستقل الذي يقوم به موظفو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وبالمثل، نقدر الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية لتحقيق هذه الغاية، ولا سيما تلك التي تبذلها دولة قطر. كما نؤيد الدعوة ذات الصلة التي وجهها المدير العام للمنظمة لتقديم المساهمات الطوعية التي تعتبر ضرورية للحفاظ على زخم العمليات وضمان سلامة الموظفين المنتشرين وضمان استمرارية أعمال التحقق والتدمير في الموقع.

يشكل استخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف انتهاكاً للقانون الدولي وجريمة بشعة يجب ألا تمرّ دون عقاب. وتحث بنما أعضاء المجلس على الوقوف صفاً واحداً في إدانتهم ومنع استخدام هذا النوع من الأسلحة في النزاعات. ونؤكد من جديد التزامنا بنزع السلاح وتحقيق العدالة للضحايا وجعل سورية خالية من الأسلحة الكيميائية، الأمر الذي يسهم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

السيدة كوين (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الشاملة. وأرحب بحضور السفير العلبي بصفته ممثل الجمهورية العربية السورية وبحضور ممثل تركيا.

بعد 10 سنوات من العرقلة والإنكار من قبل نظام الأسد، باتت لدينا فرصة سانحة لإنهاء تهديد الأسلحة الكيميائية في سورية مرة واحدة وللأبد. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة السورية الجديدة في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013)، كما أكد وزير الخارجية الشيباني. كما نرحب أيضاً بإيفاد الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية طواقمها مؤخراً إلى سورية.

إن تقرير المدير العام الذي يؤكد وجود عامل مؤثر على الأعصاب تم العثور عليه في موقع لم يعلن عنه نظام الأسد يتيح لنا فهماً أعمق لطبيعة ونطاق برنامج الأسلحة الكيميائية الخطير. تؤكد مثل هذه الاكتشافات على الحاجة الملحة للحفاظ على الزخم. وكما جاء في الإحاطة التي قدمتها الممثلة السامية ناكاميتسو، فإن حجم التحدي يعني أن هناك الكثير مما يجب القيام به. لذلك ندعو سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى تسريع الجهود الرامية إلى تحديد جميع الأسلحة الكيميائية المتبقية وتأمينها وتدميرها بشكل يمكن التحقق منه. ونتطلع إلى قرارات مبكرة من المجلس التنفيذي للمنظمة لوضع تفويض واضح لهذا العمل للمضي قدماً في هذا العمل بأمان وسرعة.

ومن الواضح أن المنظمة تحتاج إلى مساعدة تقنية ومالية من المجتمع الدولي لإنجاز هذا العمل الحيوي. وتواصل المملكة المتحدة دعمها القوي لعمل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. في شهر تموز/يوليه، تعهدنا بتقديم 2,7 مليون دولار لدعم البعثات التي توفدها المنظمة في سورية، بالإضافة إلى 1,1 مليون دولار كنا قد قدمناها بعد سقوط نظام الأسد. ونحث جميع الدول الأعضاء على تكثيف الدعم لسورية للقضاء على هذه الأسلحة.

أخيراً، تشير المملكة المتحدة بقلق إلى أن الأعمال العسكرية الإسرائيلية قد أخرت نشر موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتهدد بتقويض أمن واستقرار سورية والمنطقة ككل. إن الحفاظ على الأدلة في المواقع ذات الصلة بالأسلحة الكيميائية أمر ضروري لضمان مساءلة كل من يستخدم هذه الأسلحة وداعميهم. لذلك نحث إسرائيل على وقف التصعيد وتجنب أي تعطيل إضافي لهذا العمل الهام.

إن هذا التقرير الأخير هو تذكير صارخ آخر بأهمية استمرار المجلس في دعم سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، حتى تتمكن الحكومة السورية الجديدة من الوفاء بالتزاماتها الدولية والمضي قدماً نحو مستقبل أكثر أمناً وأماناً لجميع السوريين.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. وأرحب بحضور ممثلي سورية وإيران واليمن وتركيا في جلسة اليوم.

وكما هو الحال دائماً، تعارض الصين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي بلد أو منظمة أو فرد تحت أي ظرف من الظروف ولأي غرض من الأغراض. ولا يمكن التسامح مع استخدام الأسلحة الكيميائية في أي زمان ومكان. ونعرب عن أملنا في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية في وقت مبكر.

وأود أن أدلي بثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولاً، عند معالجة قضية الأسلحة الكيميائية في سورية، فإن الحوار والتعاون أمران أساسيان. وقد أشارت الصين إلى أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واصلت التفاعل مع السلطات السورية المؤقتة وأحرزت تقدماً إيجابياً في الآونة الأخيرة. ونأمل أن يحافظ كلا الجانبين على زخم التعاون وحل القضايا العالقة بطريقة شاملة ودقيقة. وينبغي أن تظل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ملتزمة بطبيعتها التقنية، وأن تؤدي واجباتها بدقة وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وأن تزود الدول الأطراف بمعلومات مفصلة عن المرافق التي سيتم تفتيشها في سورية، في الوقت المناسب، وأن تضمن تنفيذ الخطوات التالية بطريقة محايدة وشفافة وآمنة. تقع على عاتق سورية، كدولة طرف في الاتفاقية، مسؤولية الوفاء بالتزاماتها بالكامل بموجب الاتفاقية.

ثانياً، عند معالجة مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية، يجب أن نأخذ في الاعتبار بُعد مكافحة الإرهاب. إن موجة حوادث العنف الواسعة النطاق في سورية تسلط الضوء على التهديد الخطير الذي تشكله القوى الإرهابية المتحصنة في ذلك البلد، الأمر الذي يستدعي يقظة عالية. ونحث السلطات السورية المؤقتة على اتخاذ كافة التدابير لمكافحة جميع التنظيمات والأفراد من الإرهابيين المدرجين على قوائم مجلس الأمن، بما في ذلك الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية. يجب أن يتم تدمير الأسلحة الكيميائية بطريقة يمكن التحقق منها لمنع وقوع المواد الكيميائية الخطيرة والأسلحة الكيميائية في أيدي الإرهابيين.

ثالثاً، لمعالجة مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية، بات من الضروري وجود بيئة آمنة ومستقرة. إن الهجمات التي تنفذها إسرائيل على سورية تنتهك القانون الدولي بشكل خطير، وتنتهك سيادة سورية وأمنها وسلامة أراضيها، وتعقد حل مشكلة الأسلحة الكيميائية في سورية. ندعو إسرائيل إلى وقف أعمالها العسكرية ضد سورية والانسحاب الفوري من الأراضي السورية.

في الختام، أود التأكيد على أن قضية الأسلحة الكيميائية في سورية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحل السياسي للملف السوري. وتتوقع الصين من السلطات المؤقتة في سورية أن تدخل في حوار ومشاورات مكثفة مع جميع الأطراف لتجاوز الخلافات الداخلية والدفع بعملية انتقال سياسي شامل للجميع وضمان

حماية حقوق جميع السوريين. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الأطراف لتعزيز الانتقال السياسي السريع في سورية واستعادة السلام والاستقرار.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتها لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أرحب بالممثل الدائم الجديد لسورية، السيد إبراهيم العلبي، وأن أشيد بحضوره بيننا اليوم.

في كانون الأول/ديسمبر 2024، شرعت سورية في عملية انتقال سياسي تاريخية. وقد عقدت فرنسا العزم على دعم السلطات السورية الجديدة في تنفيذ عملية انتقالية تتوافق مع مبادئ القرار 2254 (2015). تواجه سورية العديد من التحديات، مثل التوترات الطائفية، والحالة الأمنية الهشة التي تنطوي على التهديد المستمر الذي يشكله تنظيم داعش والتدخلات الأجنبية، والمهمة الصعبة المتمثلة في بناء مؤسسات جديدة تتسم بالشمول والصلابة.

ويمثل هذا الانتقال السياسي أيضاً فرصة تاريخية لتحقيق نزع السلاح الكيميائي في سورية، بعد ما يقرب من 12 عاماً من انضمامها إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. لقد مضى نظام بشار الأسد في برنامج للمواد الكيميائية لأغراض هجومية، واستمر ذلك حتى بعد انضمام سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي عدد من الحالات، كما أكدت التحقيقات المستقلة، استخدم نظام بشار الأسد الأسلحة الكيميائية ضد شعبه. وقد أخفى نظام بشار الأسد أجزاء كاملة من برنامجه عن أفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولا تزال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في هذه المرحلة، غير قادرة على اعتبار إعلان الإدارة السورية بشأن برنامجها الكيميائي دقيقا ومكتملا وفقاً لمتطلبات اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

ونثني على السلطات السورية الجديدة لرغبتها المعلنة في التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل تسوية المسائل العالقة المحيطة بالبرنامج الكيميائي السوري والقضاء عليه بشكل كامل. وقد شكل ذلك جزءا من الأهداف المحددة في بيان باريس بشأن سورية الصادر في 13 شباط/فبراير. وقد انعكست هذه الرغبة المتجددة في التعاون هذا العام من خلال نشر عدة أفرقة تابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية، كما أشارت الممثلة السامية. ونعرب عن ترحيبنا باستضافة دمشق، ولأول مرة، للأفرقة المكلفة بالتحقيق وتحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية.

إن مكافحة الإفلات من العقاب أمر بالغ الأهمية لتحقيق العدالة للضحايا ودعم المعيار الذي يحظر الأسلحة الكيميائية. وستواصل فرنسا دورها كقوة دافعة في هذا الصدد، مستفيدة من الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، التي أطلقتها في عام 2018.

ولا تزال هناك مهمة شاقة. وتقدر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنها تحتاج إلى تفتيش أكثر من 100 موقع غير معلن يمكن أن يكون قد استُخدم في البرنامج الكيميائي لنظام بشار الأسد. يجب اتخاذ تدابير، على سبيل الاستعجال، لتأمين كامل مخزونات الأسلحة الكيميائية في البلد وقدراتها الإنتاجية وتقييمها بشكل موثوق ومن ثم تدميرها. ولتحقيق هذه الغاية، نشجع السلطات السورية على مواصلة تعاونها

النشط مع أفرقة مكتب البعثات الخاصة التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقديم خطة للتدمير المشمول بالتحقق في أقرب وقت ممكن. إننا ندرك أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يجب أن تقوم بعملها في ظل حالة أمنية حساسة. وفي هذا الصدد، تشعر فرنسا بالقلق إزاء خطر زعزعة الاستقرار الناجم عن الضربات الإسرائيلية التي استهدفت أحد مباني وزارة الدفاع السورية في تموز/يوليه. فهذه الضربات قد تعيق سير عمل بعثات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في البلد بسلاسة.

يجب أن يدعم المجلس والمجتمع الدولي ككل الآن الجهود المبذولة لنزع السلاح الكيميائي في سورية. وسيشكل نزع السلاح نقطة تحول في إعادة دمج سورية في المجتمع الدولي. وتؤدي فرنسا دورها كاملاً في دعم الانتقال السياسي في سورية، وترغب في تنسيق جهودها المتعددة الأطراف لتحقيق أفضل أثر ممكن. إن نزع السلاح الكيميائي في سورية سيسهم في تحقيق هدف عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية، وسيسهم كذلك في صون السلام والأمن الدوليين.

السيد ستاماتكوس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتها. كما أرحب بمشاركة الممثل الدائم الجديد لسورية في هذه الجلسة.

لا تزال اليونان تشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية المتقلبة والانتقال السياسي الهش في سورية، البلد الذي تربطنا به علاقات تاريخية وثقافية طويلة الأمد. وندعم بشكل كامل جهود سورية لتحقيق التقدم والازدهار والحفاظ على تنوعها العرقي والديني الثري وإغلاق جميع المسائل العالقة المتعلقة بحربها الأهلية التي طال أمدها، بما في ذلك ملف الأسلحة الكيميائية.

وأود أن أؤكد من جديد التزام اليونان الكامل بمبادئ وأهداف اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ونُدين بأشد العبارات الممكنة أي استخدام للأسلحة الكيميائية من قبل أي دولة أو جهة غير حكومية في أي مكان وتحت أي ظروف، ونؤكد ضرورة محاسبة جميع من يستخدم هذه الأسلحة. وأود أن أسلّط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، نرحب بالتقارير الشهرية الأخيرة للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن التقدم المحرز في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. وتشير التقارير إلى أنه على الرغم من وجود 26 موقعا معلنا متعلقا بالأسلحة الكيميائية، فإن المعلومات التي أتيحت لأمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تشير إلى أن هناك أكثر من 100 موقع إضافي ربما يكون قد استُخدم في أنشطة متعلقة بالأسلحة الكيميائية. وتدعم اليونان بشكل كامل جهود الأمانة للتحقق من دقة هذه المعلومات، بما يشمل القيام بزيارات إلى جميع هذه المواقع. وعلاوة على ذلك، تؤكد التقارير استمرار غياب التقدم في 19 من أصل 26 مسألة معلقة أبلغت عنها الأمانة منذ عام 2014. وتشكل هذه المسائل مصدر قلق كبير، حيث أنها تتعلق بكميات كبيرة من عوامل الحرب الكيميائية والذخائر الكيميائية التي يحتمل أن تكون غير معلنة أو غير متحقق منها، ويجب معالجتها.

ثانيا، تعرب اليونان عن تقديرها لاضطلاع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بولايتها بنزاهة ومهنية مع الالتزام بأعلى المعايير الدولية. وعلاوة على ذلك، فإننا نقر بالخطوات الأولى التي اتخذتها السلطات السورية

المؤقتة لتحسين تعاونها مع مكتب البعثات الخاصة المنشأ حديثا التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونشجع الطرفين على مواصلة تعاونهما الوثيق.

ثالثاً، ندعو السلطات السورية المؤقتة إلى اتخاذ أي تدابير ممكنة من أجل منع أي جهات فاعلة من غير الدول من الوصول إلى الأسلحة الكيميائية. وسيكون لهذا التطور تأثير على السلام والأمن الإقليميين والعالميين.

وختاما، تؤكد اليونان مجددا دعمها الكامل لسيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها، وهذه الاعتبارات يجب أن يحترمها الجميع بالكامل. كما نؤكد من جديد على أهمية التمسك بجميع الاتفاقات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار 2118 (2013)، والحفاظ على المعيار الدولي لمناهضة أي استخدام للأسلحة الكيميائية.

السيدة لاندي (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها، وأرحب بممثل الجمهورية العربية السورية في جلستنا. إنني أعلم أن السفير علبي قد عمل بشكل وثيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونتطلع إلى الاستماع إليه. كما أود أن أرحب بممثل تركيا في هذه الجلسة.

ونتذكر جميعا حول هذه الطاولة استخدام نظام الأسد الأسلحة الكيميائية بصورة مستهجنة خلال العقود الماضية. وكان الأسد مسؤولا عن تطوير برنامج سري للأسلحة الكيميائية واستخدامه علنا لقمع أي معارضة ومهاجمة المدنيين الأبرياء. وانطلاقا من هذا التاريخ المأساوي، ندرك جسامة المهمة الملقاة على عاتق الحكومة الانتقالية السورية. ولذلك نحث جميع الجهات الفاعلة على تقديم كل المساعدة التقنية والمالية لسورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تقاسم هذا العبء. وكما ذكرت الدانمرك من قبل، ليس من مصلحة سورية وحدها القضاء على جميع الأسلحة الكيميائية والتمسك باتفاقية اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة – بل هي مصلحة مشتركة لجميع الدول.

وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في هذا الملف، نشعر بالتفاؤل إزاء الخطوات الإيجابية الأخيرة التي اتخذتها المنظمة والحكومة الانتقالية السورية. ونرحب ترحيبا كبيرا بالتعاون البناء والوثيق بين الحكومة الانتقالية السورية والمنظمة. كما أن الزيارات الأخيرة التي قامت بها الأمانة الفنية للمنظمة إلى سورية تبعث على التفاؤل. ونأمل أن يمهد الاتفاق المبرم مؤخراً بين سورية والمنظمة بشأن الحصانات وحرية التنقل في سورية الطريق أمام زيارات أكثر تواترا وشمولا. ونحن واثقون من أن خطة التدمير المقترحة التي قدمتها قطر إلى المنظمة هذا الأسبوع ستساعد على زيادة الزخم في هذا الملف.

وفي الختام، ومع وضع هذه التطورات في الاعتبار، نكرر الإعراب عن أملنا في إحراز مزيد من التقدم نحو إغلاق ملف الأسلحة الكيميائية بأسرع ما يمكن. وفي الوقت نفسه، يجب أن يحظى الكشف عن النطاق الكامل لبرنامج الأسلحة السورية وضمان محاسبة الجناة بالأولوية. ونشجع المنظمة والحكومة الانتقالية السورية على مواصلة العمل الدؤوب لتحقيق هذه الغايات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها القيمة. وأرحب أيضا بالممثل الدائم الجديد للجمهورية العربية السورية وبحضور ممثل تركيا.

أود أن أعرض النقاط التالية.

أولا، نحث جميع الجهات الفاعلة المعنية على إعطاء الأولوية لتنفيذ دمشق التزاماتها بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة تنفيذا كاملا. ونرحب بالتقدم المحرز بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية نحو حل المسائل القائمة منذ أمد طويل والمتعلقة ببرنامج سورية للأسلحة الكيميائية، ونتطلع إلى استمرار التعاون بينهما. كما نحيط علما بالنتائج التي كشفت عن مؤشرات على وجود عوامل مؤثرة على الأعصاب في العينات التي أُخذت في وقت سابق من هذا العام. وفي هذا الصدد، نشعر بقلق بالغ لأن الغارات الجوية الإسرائيلية في تموز/يوليه، كما أفادت المنظمة، استهدفت عدة مواقع في المنطقة المتاخمة للموقع الذي تستخدمه الأمانة خلال مهمتها في سورية. وهذه الغارات الجوية، التي أعرب المدير العام للمنظمة عن قلقه بشأنها، قد لا تؤدي إلى خطر التلوث فحسب، بل يمكن أن تؤدي أيضا إلى تدمير أدلة قيّمة للتحقيقات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في الماضي. وفي هذا الصدد، نحث إسرائيل على الامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تعيق تنفيذ سورية لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية بشكل كامل، مثل الغارات الجوية التي شُنت يوم الاثنين والتي استهدفت حمص واللاذقية وتدمر.

ثانيا، يجب ألا يدخر المجلس والمنظمة جهدا في محاسبة الجناة على استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين الأبرياء، بغض النظر عن انتمائهم. وإضافة إلى التدمير الكامل للأسلحة الكيميائية، يجب اتخاذ تدابير مساءلة أوسع نطاقا في إطار عملية الانتقال السياسي في سورية. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد دعمنا لفريق المنظمة في سورية، بما في ذلك فريق تقييم الإعلانات وبعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية. وبالتالي، يجب أن يستمر عمل فريق المنظمة في سورية حتى يتم تدمير جميع الأسلحة الكيميائية في البلد وتحديد هوية الجناة الذين استخدموها. ونعارض أي محاولات للنيل من قيمته وشرعيته، كما ندعو سورية إلى تجديد الالتزام بمحاسبة جميع الجناة.

ثالثا، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى النظر في تقديم تبرعات لفريق المنظمة في سورية إلى ما بعد عام 2026. وبصفتنا دولة عضو قدمت مساهمة مالية لفريق المنظمة في سورية هذا العام، فإن مما يوفر لنا بعض الراحة أن نرى أخيرا أن هدف التمويل قد تحقق في هذا الملف الحاسم. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للمنظمة، التي أعادت ترتيب أولويات مواردها المحدودة بشق الأنفس لتحقيق الهدف. غير أن تقديرات هيئة المراقبة للسنوات التالية تضعنا أمام تحد مستمر في تعبئة مزيد من الموارد المالية لتحقيق تطلعاتنا المشتركة إلى إزالة جميع الأسلحة الكيميائية من سورية. ولذلك ندعو جميع الدول الأعضاء إلى النظر في التعهد بتقديم تبرعات إضافية لدورة الفترة 2026–2027 لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية في هذا البلد الذي مزقته الحرب.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد علبي (الجمهورية العربية السورية) (*تكلم بالعربية*): أهنئكم وبلدكم الصديق جمهورية كوريا على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر وأتمنى لكم كل التوفيق. وأشكر سعادة المندوب الدائم لجمهورية بنما على جهوده في إدارة أعمال المجلس في الشهر المنصرم. كما أتوجه بالشكر للسيدة إيزومي ناكميتسو وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على جهودها وإحاطتها وتعاونها مع الجمهورية العربية السورية. وأرحب أيضا بوجود المندوب الدائم التركي معنا اليوم.

إنها المرة الأولى التي أتحدث فيها في المجلس باسم سورية. ويملؤني الفخر بأنني أمثل الجمهورية العربية السورية، التي تعمل دون كلل لتكون مصدرا للسلام والازدهار في المنطقة. وبعد سنوات من كفاح الناجين والناجيات من الأسلحة الكيميائية، وكفاح المدافعين عن حقوقهم – ولي الشرف أن يوما من الأيام كنت أحدهم من أجل إيصال صوتهم للمجلس – مكنني كفاحهم من أن أكون صوت الحكومة التي تفخر بتمثيلهم. وهي مسؤولية اعتز بها. إن زملائي العاملين على هذا الملف في دمشق، هم شهود وناجون من هذاالسلاح، وهم مصرون على المضي قدما في مواجهة هذا السلاح لمرة أخيرة، يقضون فيها عليه نهائيا. ولربما يحتاجون الخبرة التقنية، والمعدات اللازمة، ولكنهم الأكثر صبرا وشجاعة في مواجهته، حتى الوصول إلى اليوم الذي تصبح فيه سوريا نقية من آثاره – هذه هي سورية الجديدة.

لقد صادف الحادي والعشرون من آب/أغسطس المنصرم الذكرى الثانية عشرة لأكبر مجزرة بالسلاح الكيميائي في الثلاثين عاما الماضية، والتي حدثت على بعد بضعة كيلومترات من العاصمة دمشق. ولأول مرة منذ اثني عشر عاما، استطاع ذوو الضحايا والناجون هذا العام، برفقة ممثلين عن الروابط التي شكلوها في المهجر، عملت معهم يدا بيد، يتقدمهم وزراء من الحكومة السورية، أن يحيوا ذكرى هذه من دمشق المجزرة من دمشق وأن يظهروا حزنهم على أحبائهم بعد سنين من القهر والتهجير والتضليل والترهيب وحرمانهم من أبسط حقوقهم في رثاء أحبائهم والحزن عليهم. في إحياء الذكرى هذا العام، دخل الناجون وذوو الضحايا القصر الرئاسي ليستقبلهم فخامة رئيس الجمهورية، يستمع لمطالبهم ومخاوفهم ويؤكد أن سورية الجديدة لن تسمح بأن يصاب أي أحد بالسلاح الكيميائي بعد اليوم وبأنها ستبذل كل الجهود لضمان عدم التكرار ومساءلة المتورطين. إن الجهد الحثيث الذي تبذله الجمهورية العربية السورية لصون نظام عدم الانتشار العالمي ومنع استخدام الأسلحة الكيميائية هو شأن وأولوية وطنية ترتكز على إيمان راسخ في حق الضحايا في الانتصاف والعدالة ومنع التكرار وتخليد الحقيقة.

في هذا السياق، واصلت الجمهورية العربية السورية العمل خلال هذا الشهر على التحضير للانتشار الخامس خلال عام 2025 لفرق الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لضمان كل التسهيلات اللازمة لوصولهم إلى المواقع وتقديم المعلومات المطلوبة. لقد شمل الانتشار الرابع لفرق الأمانة الفنية زيارة 5 مواقع مشتبهة في محيط دمشق وتحقيقات للوصول إلى المعلومات حول برنامج الأسلحة الكيميائية خلال حقبة نظام الأسد. كما شملت عدة لقاءات مع الفريق السوري وذلك لتعزيز التعاون والتنسيق ونقاش سيناريوهات التدمير الممكنة وطرق العمل الأفضل. إضافة إلى ذلك، نعمل على بناء قدرات الفريق السوري وزيادة عدده.

وقعت الحكومة السورية اتفاقا تاريخيا بشأن امتيازات وحصانات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وموظفيها، وذلك انطلاقاً من حرص الجانب السوري على توفير الإطار القانوني والآليات الكفيلة بتحقيق التقدّم في عمل المنظمة.

تدرك الجمهورية العربية السورية التحديات الكبيرة التي تواجه تقييم وتدمير البرنامج الكيميائي لحقبة الأسد وتعمل بشكل حثيث على تجاوزها. لقد أحاط نظام الأسد هذا البرنامج بسرية تامة وبنية أمنية معقدة صُممت للتحايل والتضليل والتفلت من الالتزام بالاتفاقية، مما يتطلب جهودا كبيرة وتعاونا بين كافة الجهات المعنية للحصول على المعلومات.

وكما أن الإرث الذي تركته حقبة الأسد لا يقتصر على البرنامج الكيميائي فحسب، فإضافة إلى تلك التحديات المرتبطة بالتعافي الاقتصادي من ضعف البنية التحتية والاقتصاد المنهك من سنين الحرب، تواجه سورية تحديات كبيرة في التخلص من مخلفات الحرب والألغام والتي تجعل من الوصول إلى المواقع العسكرية عملية معقدة تحتاج الكثير من التحضير والاحتياطات. وتُبرز هذه التحديات الحاجة الملحة لعملية بناء القدرات وتوفير المعدات لبناء برنامج التدمير، الأمر الذي يستدعي تقديم الدعم الدولي التقني والتكنولوجي واللوجستي لضمان تقييم ونقل وتدمير آمن ضمن الشروط التقنية الضرورية.

وفيما يخص ما تمت الإشارة إليه عن وجود مواقع وبقايا من غاز السارين، وكوني أفتخر أنني كنت مع بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا الانتشار الذي أشيرَ إليه، نود هنا التوضيح أن الموقع الذي عُثر على المادة فيه هو موقع فارغ ومهجور نفتخر بقدرتنا على إيجاده كونه لم يكن معلنا سابقا وأن العينات ذات الصلة أُخذت من التربة والمواقع المحيطة، وبالتالي عدم وجود مخزون في تلك المناطق. إن سلوك الكيان الإسرائيلي، سواء في توجيه الضربات العسكرية على أراضي الجمهورية العربية السورية والتي طالت ودمرت العديد من المواقع العسكرية، بما شمل مقر وزارة الدفاع ورئاسة الأركان في مركز العاصمة دمشق ومبان أخرى يُشتبه باستخدام نظام الأسد بعضها لتخزين الأسلحة الكيميائية، أو في دعم الكيان الإسرائيلي لمجموعات عسكرية خارجة عن القانون، عدا أنه يشكل انتهاكا خطيرا لسيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها وخرقا فاضحا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فإنه – وكما أشار الزملاء – يجعل من عملية الوصول إلى المواقع المشتبهة أكثر تعقيدا، كما أوضحت تقارير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مشكورة.

إن أعضاء المجلس أمام سورية الجديدة التي أعربت مرارا، وعلى أعلى المستويات الرسمية، وفي عدة محافل عن إرادتها السياسية التي انعكست من خلال جهود حقيقية على الأرض في تقديم كل الموارد والتسهيلات الممكنة للمنظمة. وفي هذا السياق، قدمت سورية عبر الممثلية الدائمة لدولة قطر الشقيقة لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية خطة مفاهيمية بشأن تدمير والتحقق من أي أسلحة كيميائية متبقية وبقايا أخرى من برنامج حقبة الأسد للأسلحة الكيميائية. ونعرب في هذا الصدد عن الشكر والتقدير لدولة قطر الشقيقة على جهودها في تمثيل سورية من خلال سفيرها الدكتور مطلق القحطاني وللأمانة الفنية على حسن اضطلاعها بمهامها. كما قدمت سورية وقطر بشكل ريادي هذا الأسبوع مسودة قرار للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من شأنها تأطير عملية تدمير الترسانة الكيميائية لحقبة الأسد.

على الرغم من حجم التركة الثقيلة التي ورثتها سورية عن نظام الأسد ومن سنين من القمع والاستبداد والحرب وما تحمله من ألم في ملفات معقدة كالمفقودين ومكافحة المخدرات ومكافحة الإرهاب، فإن سورية ماضية في عملية البناء والتخلص من هذه التركة وفي تقديم كل الجهود الممكنة لمعالجة هذه الملفات وعلى رأسها تدمير الأسلحة الكيميائية التي استُخدمت ضد شعبنا الأعزل، وهو الأمر الذي يحظى باهتمام بالغ من قبل أرفع مستويات صنع القرار في الدولة لتحويله إلى بارقة أمل في تاريخ سورية ومثالا دوليا يحتذى به.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن شكري وتقديري للممثلة السامية السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الشاملة والزاخرة بالمعلومات.

وأرحب أيضا بالممثل الدائم الجديد لسورية الجديدة، السفير علبي. لقد تأثرتُ بمداخلته. وذكّرنا بالسنوات الرهيبة التي سبقت الثورة السورية والتي استخدم خلالها النظام السابق الأسلحة الكيميائية ضد شعبه، حتى في مناطق تخفيف التوتر المتفق عليها، بما في ذلك الغوطة الشرقية التي تشكل إحدى ضواحي دمشق. وينبغي دائما تذكر تلك الأحداث لتجنب تكرارها.

وبعد سنوات من العرقلة التي مارسها النظام السابق في سورية، أتاحت الحالة السياسية منذ 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 الفرصة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإقامة علاقة عمل أكثر فعالية في سورية. وتوفر هذه الدينامية الجديدة أساسا لمعالجة المسائل التي طال أمدها المتعلقة ببرنامج الأسلحة الكيميائية السوري وتعزيز الامتثال المستدام لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفي هذا السياق، نرحب بالتعاون والمشاركة المستمرين حاليا بين السلطات السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويشكل الاتفاق المبرم في حزيران/يونيه بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن امتيازات وحصانات المنظمة وموظفيها خطوة هامة في تيسير سير العمليات. ومن خلال السماح بالوصول إلى المواقع ذات الصلة وتوسيع نطاق التعاون، أظهرت السلطات السورية استعدادها للمضي قدما في هذا الملف. ونتيجة لذلك، أُجريت عدة عمليات نشر لفريق تقييم الإعلانات وبعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية منذ كانون الأول/ديسمبر 2024. كما نحيط علما بالخطة المفاهيمية التي أعدتها السلطات السورية لتدمير أي أسلحة كيميائية متبقية والتحقق منها. وهذه الخطة، التي تهدف إلى تمكين الإعلان عن تدمير المخزونات المتبقية ومنشآت الإنتاج السابقة من عهد الأسد والتحقق من ذلك، توفر إطارا بنّاء في هذا الصدد.

وتبقى الأولويات الرئيسية هي تحديد جميع المواقع ذات الصلة بالأسلحة الكيميائية، والإعلان الكامل والدقيق عن مخزون سورية من الأسلحة الكيميائية والتخلص من المخزونات المتبقية بشكل يمكن التحقق منه. إننا ندرك أنه على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن الطبيعة السرية لبرنامج النظام السابق والثغرات في الوثائق المتاحة لا تزال تشكل تحديات كبيرة لهذه العملية. وفي موازاة ذلك، تأتي صعوبات إضافية ناجمة عن نقص الخبرة التقنية لدى سورية، والقيود الاقتصادية، وعدم كفاية المعدات، والتهديدات الأمنية المستمرة من الجماعات الإرهابية، والضربات الجوية الإسرائيلية. ولهذه

الأسباب، يبقى من الضروري تقديم الدعم إلى سورية من حيث بناء القدرات وتوفير الموارد التقنية والأمنية. وستحتاج السلطات السورية، بالتعاون مع الأمانة العامة، إلى دعم مالي وبشري ولوجستي كبير لضمان توفير الظروف اللازمة. وتقف تركيا على أهبة الاستعداد للمساهمة في تدريب وبناء قدرات الخبراء السوريين وستواصل تيسير عمل بعثات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الميدان.

يجب أن نشير إلى أن هجمات إسرائيل المستمرة في سورية لا تقوض فقط السلامة الإقليمية للبلد ووحدته بل تضعف أيضا قدرة سورية على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن الهجمات غير القانونية تعرّض للخطر تنفيذ ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتعرقل نشر خبرائها في الميدان، كما حدث في تموز/يوليه في أعقاب الضربات الإسرائيلية على وزارة الدفاع السورية. يجب أن تتوقف هذه الهجمات.

إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن رفع الجزاءات المتبقية على سورية أمر ضروري لتيسير جهود كل من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية في تحديد أي أسلحة كيميائية متبقية والقضاء عليها. وتدعم تركيا جميع المبادرات في هذا الاتجاه. ولا تزال تركيا ملتزمة بقوة بدعم الخطوات الحقيقية التي يمكن التحقق منها نحو القضاء الكامل على الأسلحة الكيميائية في سورية. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه للسلطات السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا المسعى الحاسم. إن فرصة جعل سورية أكثر أمنا، في المنطقة وخارجها، في متناول أيدينا.

رُفعت الجلسة الساعة 12/05.